(٥)

عناد

زعم المصريون أن المستشار المالى نصح للحكومة المصرية ألا تتعجل إنشاء خزان جبل الأولياء ، ثم أكد المصريون هذا الزعم وجعلوه يقينا ، ثم نشرته الصحف وطلبت وطلبنا معها إلى الحكومة أن تبين للناس وجه الحق فيه . وقد أخذ الانجليز يزعمون وينشرون كما كان المصريون يزعمون وينشرون أن المستشار المالى لا ينصح بالمضى فى هذا المشروع الآن . وكل شىء يدل على أن الانجليز سيستيقنون بعد ما زعموا كما زعم المصريون ثم استيقنوا ، وإذن فمن المحقق (إلى أن تقول الحكومة المصرية غير هذا) أن الرجل الذى تصر الحكومة الانجليزية على بقائه فى منصبه بمصر رقيبا على تصرفات مصر المالية ، لا يريد أن يحتمل تبعة الصمت على هذا التصرف الغريب فى هذه الأزمة المنكرة ، ومعنى هذا كما قلنا من قبل أن المستشار الإنجليزى لا يتردد فى أن يقهر عواطفه الإنجليزية ، ويعرض عن المنافع الإنجليزية ، ويعلن إلى الحكومة رأيه مكتوبا ، وهو النصح بتأجيل المشروع الآن .

---

(١) الإيثار : أن تقدم مصلحة الآخرين على مصلحتك . والأثرة : حب الذات

(١) ١٣/٣/١٩٤٣ عدد ٢٣٣٢

كل هذا حق إلى أن تنفيه الحكومة نفيا صريحا واضحا ، لا يحيط به من الغموض والإبهام مثل ما أحاط بموقف وزير الأشغال من هذا المشروع . وإذن فقد تمضى الحكومة فى إنشاء الخزان دون أن يحتمل الإنجليز فى ذلك تبعة ما ، بعد أن نصح ممثلهم الرقيب على تصرفاتنا المالية بالتريث والأناة نصحا لا لبس(١) فيه ولا غموض . فإذا كانت هناك تبعة فمصر الرسمية وحدها هى التى تحتمل هذه التبعة ، لأن الشعب قد كره المشروع وأعلن كرهه وألح فى العدول عنه أو فى تأجيله ، ولأن الإنجليز على حبهم للمشروع وكلفهم به وانتظارهم المنافع المختلفة من ورائه ، قد نصحوا على لسان المستشار المالى بتأجيله والتريث فيه . وليس يعنينا كما قلنا من قبل أن تكون نية الانجليز صادقة أو غير صادقة حين قدموا هذا النصح ، ولا أن يكون هذا النصح ملائما أو غير ملائم لأمانيهم ودخائل نفوسهم . وإنما الظاهر من أمرهم الرسمى وحده هو الذى يعنينا . وإذا كان الشعب المصرى الذى سينفق على هذا المشروع والذى سيحتمل آثاره الضارة أو سينعم بآثاره النافعة ، يكرهه ويلح فى العدول عنه ، وإذا كان الإنجليز أنفسهم ينصحون بتأجيله واصطناع الأناة فى تنفيذه ، فمن الحق على كل عاقل أن يسأل : واذن فما مضى الحكومة فى هذا المشروع ؟ ولمن تريد الحكومة أن تقيم الخزان وقد كرهه المصريون وأظهر الإنجليز الزهد فيه ؟ من الحق على كل عاقل أن يسأل هذا السؤال ، ومن الحق على الحكومة أن تجيب على هذا السؤال ، وأن تجيب عليه فى صراحة ووضوح . ونظن أن الحكومة توافقنا على أن ذلك العصر الذى كانت تكره فيه الشعوب على ما لا تريد إكراها ، والذى كان سادتها وقادتها يعلنون فيه أنهم ينفعونها رغم أنوفها ، ويحققون لها الخير على كره منها ، قد انقضى وعفت آثاره ، وأصبحت الشعوب الآن تقدر حقها فى أن تريد أو لا تريد وفى أن تنتفع أو لا تنتفع ، وقد عصفت الحياة الحديثة بعصمة السادة والقادة ، وتنزيههم عن الخطأ فأصبحوا رجالا كغيرهم من الناس ، لا تكسبهم المناصب

---

(١) الأصل لبث ، ولعل الصواب ما أثبتناه

سيادة على الأمم ،ولا تمكن لهم فى الأرض، ولا تتيح لهم أن يكرهوا الشعوب على ما لا تريد ، أصبحوا قوما تأجرهم الشعوب ليحققوا لها آمالها ومنافعها العامة كما تريدهى ، لا كما يريدونهم . فإن اتفقت آراؤهم مع آراءالشعوب فذاك ، وإلا وجب عليهم الإذعان لرأى الشعوب والتخلى عن مناصبهم .

انتقلت السيادة من الحكام إلى المحكومين فى هذه الأيام ، وأصبح المحكومون هم السادة ، وأصبح الحاكمون عمالا ، يعملون بأمرهم وينفذون قضاءهم ، وأنا أعلم أن هذاكلام قد تبتسم له الحكومة فى شىء كثير من الاستهزاء والسخرية ، لأنها لا ترضاه ، ولا تؤمن به ، ولكنى أعلم أيضا أن هذا الكلام هو وحده الذى يرضاه الشعب ويؤمن به ، ويطمئن إليه ، ويراه مرآة صادقة لما يملأنفسهمن الشعور بسيادته وحقهالخالص فىالإشراف على الأمور العامة .

الشعب إذن لا يريد هذا الخزان الآن ، والانجليز لا يلحون فيه ، ولا يصرون عليه ، فلمن تقيمه الحكومة ؟

ولندع النظريات ، فلو قد مالت الحكومة إلى تصور الصلة بينها وبين الشعب على هذا النحو الذى وصفناه ، والذى يقوم على سيادةالشعب وحده لأراحت نفسها من اللوم المتصل ، ولأراحتنا نحن من عهدها هذا الطويل السعيد ، ولتخلت عن الحكم ومناصبه منذ عهد بعيد .

لندع إذن هذهالنظريات ولنسأل الحكومةعنالفائدةالعملية التى تنتظرها هى لنفسها من إقامة هذا الخزان بعد أن ظهر فى وضوح وجلاء أن الأمة لا تنتظر الآن منه خيرا ، إنما تقدم الحكومة على الأعمال الخطيرة لأمرين : إما لتحقيق منفعة شعبية عامة ، وإما لتحقيق منفعة سياسية خاصة ، فما هذه المنفعة السياسية الخاصة التى تزيد الحكومة تحقيقها بإقامة هذا الخزان ؟ كان الناس يقولون إن الحكومة تتقرب بهذا الخزان إلى الإنجليز لتستطيع الوزارة أن تبقى فى مناصبها ، ولكن الانجليز لا يلحون الآن فى هذا الخزان ، فهل ترى الحكومة أن من الكرامة أن تسرف فى الإلحاح إلى حيث تضع نفسها

موضع الذى يريد أن يكره الإنجليز على تحقيق منافعهم ، ويأخذهم بقضاء مآربهم السياسية رغم أنوفهم ؟ وهل من المصلحة السياسية الخاصة للحكومة عند المصريين وعند الإنجليز أنفسهم أن يقال عنها إنها تحرص على المنافع البريطانية أكثر مما تحرص عليها بريطانيا العظمى نفسها ؟

لست أدرى أتجد الحكومة أم تهزل ؟ فليس فى إصرارها على إقامة الخزان رغم المصريين ورغم النصيحة الإنجليزيةالرسمية شىء من الجد ،وليس هذا الموضوع مما يصلح للهزل ، فيا له من هزل هذا الذى يعرض مالية الدولة للاضطراب .

لوزير الأشغال كلمة لا تخلو من ظرف ، ولكنها لا تخلو من عبرة وعظة . قال لبعض الصحافيين الذين تحدث إليهم منذ أيام « هاتوا لنا مياها بمقدار أربعة أمثال ما عندنا الآن ، ونحن نعرف كيف نوزعها »

ومن المؤكد أن وزير الأشغال لن يضيق بأضعاف ما عندنا من الماء ، وأى شىء أيسر من التوزيع والتبديد ، والحكومة تقيم فى كل يوم أدلة واضحة قاطعة على أن التوزيع نفسه ليس معجزا ،ولا شاقا ، وإنما المعجز الشاق هو التوزيع المنتج الذى يفيد . إن الحكومة توزع أموال الدولة حتى تحتاج إلى أن تستدين وهى قادرة على أن توزع ما تستدين حتى تضطر إلى أن تستدين مرة أخرى . ويستطيع وزير المالية بالأصالة ، أو وزير المالية بالنيابة أن يقول هاتوا لنا أضعاف ما عندنا من المال ونحن نعرف كيف ننفقه . ليس شىء أيسر من الإنفاق ، ولكن المسألة هى أن نعرف أنافع هذا الإنفاق أم ضار ؟ أمفيد هو أو غير مفيد ؟ تستطيع المياه أن تكثر فقد يمهد لها الطريق إلى البحر ، وقد يمهد لها الطريق إلى الصحراء ، وقد تترك لها الحرية فتطغى وتهلك كل شىء ، ولكن المسألة التى لم يقل فيها وزير الأشغال شيئا ، هى قدرته أو عجزه عن توزيع هذه المياه بحيث تبعث فى أرض مصر الخصب والثروة .

والظاهر الذى يقال إن وزير الأشغال كان يؤمن به فى وقت من الأوقات ان هذا التوزيع المنتج المفيد ليس بالشىء اليسير الآن على أقل

تقدير . ما أجدر وزير الأشغال ، وقد جعلت الظروف إليه أمر وزارة المالية فى هذه الأيام أن يفكر فى إنفاق المال إذا كان يسيرا ، فقد يكون جمعه من العسر والمشقة أحيانا بحيث يضطر الحكومات والأمم إلى الإفلاس ، وما أجدره وقد جعلت إليه الظروف شئون المالية ألا يمهد بيده سبيل مصر إلى هذا الشر الذى يشفق منه المستشار المالى الإنجليزى فينصح للحكومة بالانتظار .